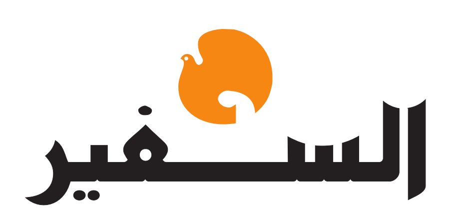


فواز طرابلسي وكتابة <تاريخ لبنان الحديث>

المؤلف: الصباح سعيد
التاريخ: 2008-02-09
رقم العدد:10919

كتاب د. فواز طرابلسي تاريخ لبنان الحديث: من الإمارة إلى اتفاق الطائف (الصادر عن دار رياض الريس للكتب والنشر، الطبعة الأولى: شباط (فبراير) 2008) هو أول تاريخ شامل للبنان الحديث يصدر منذ زمن طويل . ينطلق المؤلف من تأسيس إمارة جبل لبنان، مطلع العهد العثماني، فيستعرض ويحلل مراحل تطور تاريخ لبنان الحديث: انهيار النظام المقاطعجي، وسط الانتفاضات العامية والاقتتال الأهلي، وتغلغل رأس المال الأوروبي، نمو دور لبنان في النهضة، تأسيس الكيان اللبناني في ظل الانتداب الفرنسي، معضلات بناء الدولة خلال عهود لبنان المستقل، المراحل الثلاث للحروب التي اندلعت في نيسان 1975, وصولاً إلى التسوية التي وضعت حدا للاقتتال وفق اتفاق الطائف عام 1989. ويتميز فواز طرابلسي في مؤلفه الجديد لمنهجية تنسج التأريخ الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والثقافي معا في نص غني بالوقائع المحققة والتحليلات الثاقبة والاكتشافات المثيرة. في المنهج: يرسم العلامة إبن خلدون في مقدمته نهجاً لكتابة التاريخ، من خلال رؤيته لضرورة حيدة المؤرخ عن مسالك تؤدي به الى التعثر والوقوع في الضلال، اذ لأن الأخبار اذ اعتمد فيها على مجرد النقل، ولم تحكم أصول العادة، وقواعد السياسة، وطبيعة العمران، والأحوال في الاجتماع الانساني، ولا قيس الغائب منها بالشاهد، والحاضر بالذاهب، فربما لم يؤمن فيها من العثور ومزلة القدم، والحيد عن جادة الصدق. وكثيرا ما وقع للمؤرخين والمفسرين وأيمة النقل من المغالط في الحكايات والوقائع، لاعتمادهم فيها على مجرد النقل، غثا او سمينا، ولم يعرضوها على أصولها ولا قاسوها بأشباهها، ولا سبروها بمعيار الحكمة والوقوف على طبائع الكائنات، وتحكيم النظر والبصيرة في

الأخبار، وتاهوا في بيداء الوهم والغلط . التزم فواز طرابلسي ب التحليل الموضوعي للواقع الموضوعي انطلاقا من الجدل الماركسي. ويفترض المنهج العلمي بالمؤرخ، الإحاطة بجوانب الواقع كافة، وإيراد الحقيقة الموضوعية ، لأن الحقيقة دائماً ثورية وفقاً للينين، وهذا ما سار عليه المؤلف، لكنه عندما أورد بعض الوقائع، فإنه جافى الدقة، وكذلك بالنسبة لبعض تواريخ الأحداث. في الفصل الأول: إمارة جبل لبنان (1528 1842). أورد المؤلف ان الأمير فخر الدين المعني الثاني أرسل في العام 1611 المطران الماروني جرجس لعقد تحالف ضد العثمانيين مع توسكانا والكرسي البابوي... . وحقيقة الأمر، ان غراندوق توسكانة أرسل في العام 1608 الى الأمير فخر الدين رسلاً لمفاوضة من أجل عقد معاهدة مماثلة لتلك التي عقدت مع علي باشا جنبلاط في 1607,/2/10 وكانت غايتها كسر شوكة الدولة العثمانية ، لكن هذه المعاهدة لم تبصر النور، نظرا لاكتشاف الدولة العثمانية هذا الأمر، فجردت حملة أدت الى فرار الأمير فخر الدين الى توسكانا عام 1613. وفي العام 1633 عرض الأمير فخر الدين على الأسرتين الحاكمتين في توسكانا وروما مشروع معاهدة من أجل تنظيم حملة على الأراضي المقدسة. وقدم هذا المشروع، بشكل تقرير من رئيس اساقفة قبرص جرجس بن مارون، تضمن بنوداً عدة. تتضمن التزامات على الأمير فخر الدين ومطالب لمصلحته، وفي 11/11/1614 أرسل له المطران المذكور رسالة يبين فيها نجاح مسعاه، لكنها لم تصل نظرا لأسر الأمير المعني على يد الدولة العثمانية مطلع 1634(2) عندما تطرق المؤرخ الى فترة إمارة الشهابيين للجبل تجاهل الأمير يوسف الشهابي (1770 1788) الذي كان سباقاً لسلفه الأمير بشير الشهابي في التنصر، وامتازت فترة حكمه بصراعات متنوعة ومتشابكة بين الحزبيات المحلية، وبينه وبين أقاربه، فضلاً عن عقده تحالفات مع الروس ووالي مصر علي بك الكبير والشيخ ضاهر العمر، وناهيك بصراعاته مع الولاة العثمانيين، وآخرهم أحمد باشا الجزار الذي أودى به الى الموت شنقاً (4). في الفصل الثاني: موت النظام المقاطعجي مخضباً بالدم (1842 1861) استهل المؤلف الفصل بالقول: آذنت نهاية الإمارة باحتضار النظام المقاطعجي. واذا نظام القائم مقاميتين عام 1843 الذي قسم جبل لبنان الى منطقتين اداريتين يفاقم النزاع حول هويته. ففي ظل هذا النظام كانت سنوات الاضطراب من 1845 الى 1858 حيث قامت عامية كسروان ، ولاحقاً نشبت حوادث الستين في الجبل ووادي التيم والتي امتدت الى دمشق التي شهدت مجزرة طائفية بشعة. اما الفصل الثالث: المتصرفية في عظمتها وبؤسها (1861 1915) فقد بدأ بعنوان بالمثل الشعبي اللبناني وهو: هنيئاً لمن له مرقد عنزة في جبل لبنان . كان السلام الطويل (أكرلي) الذي نعم به

جبل لبنان لأكثر من نصف قرن في ظل المتصرفية نتاج جملة من العوامل: النمو الاقتصادي الذي ولده اقتصاد الحرير، تصدير الفائض السكاني الفلاحي الى خارج البلاد والتدخل الضعيف نسبياً للقوى الخارجية في شؤون جبل لبنان . اذ كانت المتصرفية، بادارة حاكم عثماني مسيحي، بين مشروع الامارة المسيحية المستقلة... وبين خضوع جبل لبنان الكامل للسلطة العثمانية . وكانت نهاية نظام المتصرفية في تشرين الثاني/ نوفمبر 1914, دخلت السلطنة العثمانية الحرب الى جانب ألمانيا والغت النظام الخاص بجبل لبنان الذي أعيد دمجه بالسلطنة وتم تعيين حاكم عثماني مسلم عليه . من الانتداب الى الاستقلال (1920 1943) ويستعرض المؤلف في الفصل السادس المرحلة التي قطعها لبنان منذ اعلان غورو لدولة لبنان الكبير في 1920,/1/9 والحكم الفرنسي المباشر له ثم قيام الجمهورية اللبنانية إثر إنشاء الدستور في 23/5/1926 وانتخاب رئيس للبنان، واستمرار الوحدة الاقتصادية بين لبنان وسوريا والانفصال السياسي، ومن ثم التعارض بين المصالح الاحتكارية الفرنسية ومصالح فئات واسعة من اللبنانيين، مما أطلق حركة نضالات تصدرها البطريرك عريضة وأدت الى خرق استثنائي في علاقة بكركي بالكتلة الوطنية السورية، واتجاه بكركي نحو الاستقلال والتوجه نحو اللقاء بالجناح المسلم الوحدوي الذي اقتنع فريق منه بضرورة الاستقلال اللبناني وهو خيار بديل عن الوحدة السورية وبناء الانتداب، فكانت معاهدة فرنسية مع سوريا وأخرى مع لبنان لم يصدقهما البرلمان الفرنسي، ونشوب الحرب العالمية ووعود الاستقلال، ثم نمو الحركة الاستقلالية وانتخاب الشيخ بشاره الخوري رئيساً للجمهورية وتعيين رياض الصلح رئيساً لمجلس الوزراء وقيام الميثاق الوطني وتعديل الدستور، والاستقلال في 1943./22/11 في الفصل الثامن: عهد شمعون: السلطوية والانحياز للغرب (1952 1958)، كلام عن الازدهار الاقتصادي خلال ولاية الرئيس كميل شمعون وأسبابه، وعن سلطوية الرئيس واحتواء مجلس النواب وإسقاط رموز المعارضة عام 1957, وسياسة الانحياز للغرب، وخرق الميثاق الوطني وقيام (ثورة 1958) والمجيء بفؤاد شهاب رئيسا للجمهورية نتيجة لتوافق بين الرئيس جمال عبد الناصر وأميركا بعد الإنزال الأميركي على شواطئ بيروت. وتناول المؤلف عهد الرئيس شارل حلو الذي اعترته الازدواجية واندلعت فيه الحركة المطلبية خلاله، و إفلاس بنك أنترا و هزيمة حزيران 1967, ونشوء المقاومة الفلسطينية وتمددها الى لبنان، وصراع الجيش اللبناني معها وتوقيع اتفاق القاهرة وصراع الحلف والنهج ومجيء سليمان فرنجية رئيسا للجمهورية، والترخيص للأحزاب العقائدية من قبل وزير الداخلية كمال جنبلاط . في بداية الفصل العاشر (من الأزمة الاجتماعية الى

الحرب الأهلية (1968 1975)). يتناول المؤلف باسهاب تأثيرات أزمة انترا على الاقتصاد اللبناني الذي أخذ يميل الى التبعية، وكذلك النتائج الاجتماعية التي نشأت ضمن حركة الواقع، والحركات المطلبية وفشل الثورة من فوق . وتتمحور محتويات الفصل الحادي عشر حول حرب السنتين باعتبارها حرباً بين المسيحيين والفلسطينيين وحرباً بين حزب الكتائب وحلفائه من جهة، وكمال جنبلاط وأحزاب الحركة الوطنية اللبنانية من جهة أخرى. وإذ يركز المؤلف على الطابع الداخلي للحرب، يتجاهل التشابك بين الخارجي والداخلي فيها، والمسألة نسبية. فمن يرى الطابع الداخلي المحض لحرب السنتين هو مخطئ كما من اعتبرها حرباً لأجل الآخرين على أرض لبنان فقط لا غير. وهي مزيج من عوامل داخلية وخارجية مجتمعة في آن معاً. في مطلع الفصل الثاني عشر، يقول فواز طرابلسي عندما انتخب بشير الجميل رئيساً للجمهورية اللبنانية في أيلول/سبتمبر 1982, علّق كريم بقرادوني، أحد مستشاريه المقربين، بقوله إن هذا هو أطول انقلاب في تاريخ لبنان يمكن النظر الى المرحلة الثانية من الحرب بما هي مسار الانقلاب في اطار عملية السلام العربي الاسرائيلي، وتفكك التحالف بين سوريا والرئيس الياس سركيس وحزب الكتائب، وصعود بشير الجميل الى رئاسة الجمهورية محمولاً على دعم أميركا وعلى الدبابات الاسرائيلية وسقوطه قبل أيام من ولايته. ملاحظة: انتخب بشير الجميل في 1982,/23/8 وليس في أيلول، كما أورد المؤلف. وما أورده المؤلف من كون وليد جنبلاط انسحب من لجنة الإنقاذ التي دعا اليها الرئيس الياس سركيس بعد الاجتياح الاسرائيلي واستقالته من الحكومة. في الفصل الثالث عشر: نظام الحرب: الاقتصاد السياسي للميليشيات (1983 1990) يتطرق المؤلف الى الحقبة التي امتدت من عهد الرئيس أمين الجميل وانتهاء ب اتفاق الطائف وانتخاب الرئيس رينه معوض رئيساً للجمهورية الذي اغتيل، فخلفه الرئيس الياس الهراوي. وصولاً الى 1990,/13/1 وانهاء ظاهرة العماد ميشال عون. ولنا ملاحظات حول بعض ما ورد في الفصل وهي: أولاً: خلافاً لما ورد في الصفحة 390, فإن حركة أمل بقيادة نبيه بري، لم تغادر بيروت بعد توقيع اتفاق 17 أيار. ثانيا: ورد في الصفحة 391 ان الجبهة التي تأسست في 23/7/1983 اسمها جبهة الانقاذ الوطني بينما كان اسمها جبهة الخلاص الوطني . ثالثاً: ورد في الصفحة 394 هذا المقطع: ... بناء على اتفاق ضمني توسطت فيه الادارة الأميركية تخلت اسرائيل عن أمن الجنوب لحركة أمل ، أما الثمن المطلوب فالحرب التي شنتها الحركة على المخيمات الفلسطينية خلال عامي 1984 1985 . هنا، أود القول أن ما ورد في هذا المقطع هو مجاف تماماً للواقع للأسباب التالية: 1 إن القرار الاسرائيلي

بالانسحاب جاء من طرف واحد، نتيجة للخسائر التي تكبدتها إسرائيل في المناطق اللبنانية المحتلة على يد المقاومة، وبعد فشل المفاوضات التي جرت في العام 1984 بين الجيش اللبناني وجيش العدو الاسرائيلي برعاية الأمم المتحدة في الناقورة، حيث رفض الجانب اللبناني وجود أي ترتيبات أمنية مع العدو. 2 عندما صدر القرار الإسرائيلي بالانسحاب من طرف واحد، بادرت الحكومة اللبنانية إلى اتخاذ قرار بنشر الجيش اللبناني بنشر الجيش في المناطق المحررة، وقامت إثر ذلك قيادة الجيش بوضع خطة عملانية لانتشار الجيش اللبناني في هذه المناطق، وعندما تحررت مدينة صيدا دخل اليها الجيش، في 1985,/18/2 لكن الانتفاضة القواتية في 1985,/12/3 وما استتبعها في معركة استهدفت مدينة صيدا ودامت 40 يوماً قلبت الأمور رأساً على عقب. إثرها عقد برعاية القيادة السورية في دمشق اجتماع موسع لقادة الأحزاب والقوى الوطنية اللبنانية وحركة أمل، تقررت فيه، إناطة الأمن في مدينة صيدا ومحيطها الشرقي ب جيش التحرير الشعبي قوات الشهيد معروف سعد التابع للتنظيم الشعبي الناصري، وأن يسلم الأمن في بقية المناطق الجنوبية المحررة إلى حركة أمل . 4 أما حرب المخيمات التي نشبت في أيار 1985, فإن لها أسباباً لبنانية وإقليمية متنوعة، ولا علاقة لها بأي اتفاق ضمني مزعوم!! رابعاً: ورد في الصفحة 424 إن مجلس النواب اللبناني صوت على القانون الدستوري الذي أدرج إصلاحات الطائف في 1991,/21/9 والتاريخ الصحيح هو 1990./21/9
([]) كاتب لبناني

البحث في الأرشيف الكامل لجريدة "السفير"

الكلمات الدالة

طرابلسي فواز | الكتب | المراجعات | لبنان | التاريخ

شروط الإستخدام
جميع الحقوق محفوظة، شركة السفير ش.م.ل
للتواصل معنا archives.assafir.com